ورتبتها على مقدمة واربعة ابواب وخاتمة اما المقدمة
ففي بيان الشرط لغة واصطلاحا وبيان الركن وبيان الفرق بين
الشرط والركن واما الابواب الاربعة فالاول في شروط
وضوء الرفاهيه للاناث وفيه خمسة وثلاثون شرطا والثاني
في شروط وضوء الرفاهيه للذكور وفيه اربعة وثلاثون شرطا
والثالث في شروط وضوء الضروره للذكور وفيه ٣٤ شرطا
الرابع في شروط وضوء الضرورة للاناث وفيه ٤٤ شرطا
فجملة ذالك مايه وستة وخمسون شرطا ووجه الحصر في
الاربعة ابواب ان الوضوء على قسمين كما تقدم وكل منهما
اصحابه اما ذكور او اناث واما المشكل فمن اراينا
من راه فلا اكثر بسببه السواد واما الخاتمة ففي اختتامه
الشروط وردها الى شرط واحد وهذا امر اري من نفس عليه
ولامن اشار بالرمز اليه واضمنها جملة من الالفاظ المفيده
بحيث لايخلو اكل شرط منهما عن لفز ينفع الله تعالى بها
والاعمال بالنيات المقدمة في بيان معنى الشرط لغة واصطلا
وبيان الركن والفرق بين الشرط والركن فالشرط لغة العلامه
ومنه اشراط الساعة اي علاماتها وفي الاصطلاح هو الذي يلزم
من وجوده وجود ولاعدم لذاته كالطهارة بالنسبة الى الزكاة
والركن يشارك الشرط في القيد الاول فانه يلزم من عدمه العدم
ويفصل عن الشرط بانه يلزم من وجوده الوجود ومع ذالك
اختلفوا في تفسير الشرط والركن فقيل هما بمعنى واحد اي بالاتحاد
منه فقد اشتركا فيه الا ان الشرط اعم فكل ركن شرط ولا ينعكس
وقيل يفترقان افتراق الخاصين فالشرط مايتقدم على العبادة

ويستمر

قوله فالشرط الخ المقرر
ان الشرط هو الذي
يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته
كالوضوء فانه يلزم من عدمه
عدم الصلوة ولا يلزم من
وجوده وجودها فتامل اهو

ويستمر فيها الى اخرها كالطهارة للصلاة والتمييز في الوضو
والركن مالا يتقدم عليها كالسجود في الصلاة وغسل الوجه في
الوضوء واركان الوضو ستة النيه وغسل الوجه فغسل
اليدين الى المرفقين فمسح بعض بشرة الراس اي ايصال الماء اليها
على اي وجه كان من مسح او غيره او ايصاله الى شيء من شعره
الذي لم تخرج محله بالمد عن حده فغسل الرجلين الى الكعبين فالترتيب
وفيه وفي النية شيء سياتي ان شاء الله تعالى اي الركن الذي شرع
في نفس العبادة وقامت منه وعلى هذا اقتصر في جامع المختصرات
فقال ماشرع للصلاة ان وجب لكلها فشرط او فيها فركن او كن
وجبر فبعض والا فهيئه انتهى وعلى هذا فيخرج عما ذكر حمله
من الشروط وهي التي لم تتقدم الوضوء وعلى هذا لاتكون الشروط
ماذكرته من العدد وقد فرضنا انها ذالك العدد وهذا خلاف
والجواب عن طريق الرافعي انه اورد على ذالك ترك الكلام
والافعال الكثيره في الصلاة فان ذالك شرط ولم يتقدم على
العبادة والتحقيق ان جملة ماذكره وهو ما سبق من العدد
شرط الا ان منه ماهو شرط للمجموع كالما الطهور ومنه
ماهو شرط للبعض كما سياتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى ب
الباب الاول في شروط وضوء الرفاهية للذكور وفيه
اربعة وثلاثون شرطا الاول الاسلام قال في الروضه فلا
يصح وضوء كافر انتهى ولنا كافر يصح وضوءه وصورته في
الاصلي في وجه لكن ما في الاصلي هو ما في الشرح والروضة
وقد حكي كما في التحقيق وجها انه يصح وضوء المرتد وغسله
الثاني الماء المطلق وعليه اقتصر المحاملي في لبابه فلم يذكر

هو
قوله بالترتيب اعلم انه لا معنى
للترتيب ليس من تتمة الحقيقة هنا الذي
هو بل هو صاحب له مستمر معه
من اوله الى اخره